ظاهرُ كلامِ سيبويهِ في شرح التَّسهيل لابن مالك
بين قَصْدِ سيبويهِ وفهمِ ابن مالك

الدّكتور. عبد الواحد بن محمَّد الحربيّ
الأستاذ المشارك في قسم اللُّغة العربيَّة
كلِّيَّة العلوم والآداب بالرَّس
جامعة القصيم

ملخص البحث

اهتمّ ابن مالك بآراء سيبويه كثيرًا في كتبه وخاصة في شرح التسهيل، وقد لفت انتباهي فهم ابن مالك نصوص سيبويه في بعض المسائل، وأنه كان يعارض بعض الذين سبقوه في عدم فهمهم نصوص الكتاب بصورة صحيحة، أو أنهم تقوَّلوا على سيبويه ما لم يقلْه، كما لفت انتباهي اختلاف فهم ابن مالك لبعض نصوص سيبويه عن السابقين أو اللاحقين، خصوصًا شراح الكتاب وشراح التسهيل.

ولذلك رغبت في تأمّل نصوص سيبويه التي أوردها ابن مالك، ثمّ دراستها دراسةً تحليليّة، معتمداً على نصوص سيبويه نفسه المتعدّدة للمسألة الواحدة، وعلى آراء شرّاح كتابه، وآراء شرّاح التسهيل؛ مجتهداً ما استطعتُ في تبيّن قصد سيبويه، وتبيّن فهم ابن مالكٍ له، وجعلت معتمد هذا البحث هو ما نصّ عليه ابن مالكٍ بظاهر كلام سيبويه، فجاء البحث على قسمين:

أحدهما- المسائل التي وافق فيها فهم ابن مالك مقصود سيبويه.

الثاني- المسائل التي خالف فيها فهم ابن مالك مقصود سيبويه.

وقد انتهى البحث إلى أنّ ابن مالكٍ قد وفّق في مسائل إلى فهم مراد سيبويه، وجانبه الصّواب في فهم مسائل أخر، مع اجتهاده في ذلك.

Abstract

Ibn Malik paid great attention to Sibawayh's views in his books, especially in the one titled: 'attassheel explanation' (Explanation of the Facilitation). Ibn Malik understood Sibawayh's texts on some issues. This drew my attention. As well, he caught my attention in that he was opposed to some of his predecessors who did not understand the text of the book correctly, or that they reckoned on what Sibawayh did not say. My attention was, also, caught, by that Ibn Malik understood some of Sibawayh's texts in a different way from the previous or later scholars, in particular, the commentary on the 'al-Kitab = Book' and the commentary on 'attassheel explanation'.

Therefore, the researcher wanted to contemplate and deeply consider the texts of Sibawayh reported by Ibn Malik, and then discuss them in an analytical study, relying on the various texts of Sibawayh himself on the same issue, the views of the scholars on his book, and the opinions of the commentators of the 'attassheel (the Facilitation). The researcher worked attentively to discern the objectives of Sibawayh, and make it clear that Ibn Malik understood them. Consequently, the researcher made this research as what Ibn Malik stated, with the apparent meaning of Sibawayh's words.

The research comes in two parts, as follows:

First: the issues on which the understanding of Ibn Malik matches the objectives of Sibawayh.

Second: The issues on which Ibn Malik disagreed with the understanding of Sibawayh.

The research concluded that Ibn Malik succeeded in understanding the objectives of Sibawayh; nevertheless, he misunderstood other issues, despite his persistence in their analysis.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، وصلاةً وسلامًا على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد اهتم ابن مالك بسيبويه وكتابه اهتمامًا كبيرًا، وعُنِي بآرائه عناية فائقة، خصوصًا في كتابه (شرح التَسهيل)، بل إنَّه كان يدَّعي على غيره عدم فهمهم الصَّحيح لبعض نصوص سيبويه؛ ولذلك عزمت على دراسة ظاهر كلام سيبويه في هذا الكتاب ـ أعني شرح التَّسهيل ـ للوقوف على فهم ابن مالك لنصوص سيبويه، ومدى موافقتها أو مخالفتها لمقصود سيبويه.

ورأيت أن يكون البحث بعنوان: (ظاهر كلام سيبويه في شرح التَّسهيل لابن مالك بين قصد سيبويه وفهم ابن مالك)، وجمعت عددًا كبيرًا من المسائل، كانت أكثر من أن تُنشَر في بحثٍ علميٍّ محكَّمٍ؛ لذلك اكتفيت ببعضها في هذا البحث استشهاداً وتوضيحاً، على تكون باقي المسائل في دراسة أخرى بمشيئة الله.

أهميَّة البحث:

تكمن أهميّة هذا البحث في كونه يتناول فهمَ ابن مالك نصوص سيبويه التي أوردها في كتابه (شرح التّسهيل)، ومدى موافقتها قصد سيبويه.

ونصُّ سيبويه ـ كما هو معلوم ـ يعتريه في بعض المواضع غموضٌ أو إجمالٌ، يحتاج إلى التَّدقيق والتَّأمّل، وإمعان النَّظر، بالإضافة إلى أنَّ سيبويه قد يتكلَّم عن المسألة الواحدة في أكثر من موضع من كتابه؛ فيحتاج الأمر إلى جمع شتات كلامه، واستقراء المواضع التي يتكلَّم فيها عن المسألة الواحدة، ثمَّ محاولة الخروج من ذلك كلّه بفهمٍ لنصِّه حسب الاجتهاد والتّقدير.

الدِّراسات السّابقة:

لم يتوصَّل الباحث حسب اطّلاعه القاصر، وبذله الجهد في التّنقيب والسّؤال إلى دراسة سابقة تحمل العنوان نفسه، أو تبحث في المضمون بعينه.

خطّة البحث:

يتكوّن البحث من مقدّمة، وفصلين، وخاتمة، وذلك على النّحو التّالي:

المقدّمة: تضمّنت الحديث عن موضوع البحث، وأهميّته، وخطّته، ومنهجه، وإطاره.

الفصل الأوّل: المسائل التي وافق فيها فهمُ ابن مالك قصدَ سيبويه.

الفصل الثّاني: المسائل التي خالف فيها فهمُ ابن مالك قصدَ سيبويه.

الخاتمة: فيها أهم نتائج البحث.

منهج البحث:

اتبع البحث المنهج الوصفيّ التّحليليّ، باستقراء كتاب التّسهيل، ثمّ نقل النّصوص وتوثيقها، وتحليلها مع الاعتماد على أمرين:

أحدهما: شروح كتاب سيبويه كشرح السّيرافيّ، وأبي عليّ الفارسيّ، والرّمّانيّ، والأعلم الشّنتمريّ، وابن خروف؛ لمعرفة مدى فهم أصحابها لنصوص سيبويه، ومقارنة فهم ابن مالك بفهمهم.

الثاني: شروح التّسهيل، كشرح أبي حيّان، والمراديّ، وابن عقيل، وناظر الجيش، والدّماميني، والمرابط الدّلائيّ؛ لمعرفة تفسير أصحابها لنصوص سيبويه، وفهمهم لها، ومدى قناعتهم بفهم ابن مالك.

منطلق البحث:

نصوص سيبويه الواردة في شرح التّسهيل لابن مالك التي قال فيها ابن مالك: وظاهر كلام سيبويه... أو ما شابه ذلك.

وأخيرًا، آمل أن أكون قد وُفِّقت، واللهَ أسأل التّوفيق والسداد.

الفصل الأوّل: المسائل التي وافق فيها فهمُ ابن مالك قصدَ سيبويه

المسألة الأولى: هل الجُمل غير المفيدة تكون كلامًا؟

ذكر ابن مالك أنّ سيبويه اشترط الإفادة في إطلاق الكلام على الجُمل، وأنَّ الجُمل غير المفيدة لا يُطلَق عليها كلامٌ عند سيبويه. قال: (صرَّح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدلّ على أنَّ الكلام لا يُطلَق حقيقةً إلاَّ على الجمل المفيدة، فمن ذلك قوله[١]: "واعلم أنَّ (قلتُ) في كلام العرب إنمَّا وقعت على أن يُحكَى بها ما كان كلامًا لا قولاً، عَنَى بالكلام الجُمَل، وبالقول المفردات، ولا يريد أنَّ القول مخصوص بالمفردات، فإنَّ إطلاقه على الجمل سائغ باتفاق)[٢].

وفي موضع آخر ذكر ابن مالك أنَّ سيبويه صرَّح بأنَّ ما لم يفد ليس بكلامٍ، مفردًا كان أو مركبًا. قال: "وقد صرَّح سيبويه وغيره من أئمّة النّحويّين بأنَّ ما لم يفد ليس بكلام مفردًا كان كزيد، أو مركّبًا دون إسناد كعبدك وخير منك، أو مركّبًا بإسناد مقصود لغيره، نحو: إن قمتَ، أو مركّبًا بإسناد مقصود لا لغيره لكنّه ممّا لا يجهله أحد، نحو: النّار حارّة".[٣]

هذا ما فَهِمَه ابن مالك من كلام سيبويه، وبالرُّجوع إلى كلام سيبويه في كتابه نجده يقول: "ألا ترى أنّك لو قلتّ: إنَّ يضربَ يأتينا، وأشباه هذا، لم يكن كلامًا".[٤]

ويقول في موضع ثانٍ: "وتقول: ما زيدٌ ذاهباً ولا عاقلٌ عمروٌ؛ لأنَّك لو قلتَ: ما زيدٌ عاقلاً عمروٌ لم يكن كلاماً؛ لأنَّه ليس من سببه، فترفعه على الابتداء والقطع من الأوَّل، كأنَّك قلتَ: وما عاقلٌ عمرو".[٥]

ويقول في موضع ثالث: "ألا ترى أنّك تقول: مررت برجلٍ منطلقةٍ جاريتان يحبُّهما، ومررت برجل منطلقٍ زيدٌ وأخوه؛ لأنَّك لما أشركت بينهما في الفعل صار زيدٌ ملتبسًا بالأخ، فالتبس برجل. ولو قلتَ: أزيدًا ضربتَ عمرًا

---

[1]() ينظر: الكتاب ١/١٢٢.

[2]() شرح التسهيل ١/٥.

[3]() نفسه ١/٧.

[4]() الكتاب ١/١٤.

[5]() نفسه ١/٦١.

وضربت أخاه لم يكن كلامًا؛ لأنَّ عمرًا ليس فيه من سبب الأوّل شيءٌ ولا ملتبسًا به".[٦]

ويقول في موضع آخر: "واعلم أنَّ (قلتَ) إنمَّا وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها، وإنمَّا يحكي بعد القول ما كان كلامًا لا قولًا[٧]؛ نحو: قلتُ: زيدٌ منطلقٌ؛ لأنَّه يحسن أن تقول: زيدٌ منطلقٌ".[٨]

هذه المواضع التي أشار إليها ابن مالك بقوله: (في مواضع كثيرة) والمتأمّل كلام سيبويه في تلك المواضع يبدو له صحَّة فهم ابن مالك لمقصود سيبويه من كلامه؛ إذ هو كلام يشدُّ بعضه عضد بعض، ويأخذ بعضُه بحُجُز بعضٍ، ومقصود سيبويه منه: اشتراط الإفادة في صحّة إطلاق الكلام على الجُمل، ودليل ذلك أنَّ سيبويه مثَّل في كلٍّ منها بجملة غير مفيدة.

ويؤيّد ابنَ مالك في فهمه كلامَ سيبويه ومرادِه، تفسيرُ السّيرافيّ كلامَ سيبويه في الموضع الأخير؛ حيث قال: ("ما كان كلامًا" يعني: ما كان جملة قد عمل بعضُها في بعض، "لا قولاً"، يعني: لا مصدرًا له) .[٩]

وتفسيرُ أبي نصر القرطبيّ كلامَ سيبويه في الموضع نفسه؛ حيث قال: "يعني ما يكون كلامًا ليس في موضع المفعول بقلت؛ لأنّ المفعول بقلت في موضع القول الذي هو مصدره إذا قلتَ: "قلتُ قولاً"، فقولك: قلتُ زيدٌ منطلقٌ، في موضع: قلتُ قولاً، وزيدٌ منطلقٌ الآن قولٌ، أي: في موضع القول من قولك: قلتُ قولاً، فإنمَّا حكيته؛ لأنَّه قد يكون في غير هذا الموضع منفردًا من قلتُ؛ فيكون كلامًا تامًّا".[١٠]

وكذلك ما ذكره ابن أبي الرَّبيع من أنَّ "الكلام لا يقع إلا على المفيد، إلا أنَّه قد يوجد بحكم الاتّساع في كلام سيبويه إطلاقُ الكلام على آحاد الكلام التي منها قام".[١١]

---

[6]() الكتاب ١/١٠٧- ١٠٨.

[7]() في المطبوع: لا قول، والصّواب ما أثبتُّ، كما أثبته من نقل هذا القول عن الكتاب.

[8]() الكتاب ١/١٢٢.

[9]() شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٢٣٨.

[10]() شرح عيون كتاب سيبويه ص٨٢.

[11]() الكافي في الإفصاح ٢/١١٠.

هذا كلّه وغيره يدلّ على صحّة فهم ابن مالك كلام سيبويه في المواضع السابقة، وهو ما يُفهم من كلام غيره من النّحاة الذين أجمعوا على أنّ من شرط الكلام الإفادة.

فهذا أبو عليٍّ الفارسيّ يقول: "فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلامًا مفيدًا"[١٢]، وذكر ابن يعيش أنَّ المراد بإسناد كلمة إلى الأخرى هو الإسناد المفيد .[١٣]

وقال ابن عصفور في تعريف الكلام: "هو اللَّفظ المركّب وجودًا أو تقديرًا، المفيد بالوضع".[١٤]

وقال ابن هشام: " الكلام في اصطلاح النّحويّين عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللّفظ والإفادة".[١٥]

وقال ناظر الجيش في شرحه على التّسهيل: "وأما الكلام فهو في اصطلاح النّحاة عبارة عن الجُمل المفيدة"[١٦]، وهذا هو مذهب غيرهم من النُّحاة خصوصًا شرَّاح التَّسهيل: المراديّ[١٧]، وابن عقيل[١٨]، والسَّلسيلي[١٩]، والدّلائي[٢٠]، وأيضًا الشّيخ خالد الأزهريّ.[٢١]

ولم يعترض على فهم ابن مالك مقصودَ كلام سيبويه ـ فيما أعلم ـ غير أبي حيَّان الأندلسيّ في شرحه على التّسهيل؛ حيث قال: "ولا دليل في ذلك على دعوى المصنّف ـ يعني ابن مالك ـ على سيبويه؛ لأنَّه أطلق الكلام على الجُمَل، والجُمل أعمّ من أن تتضمَّن إسنادًا مفيدًا أو غير مفيد، وما أظنُّ أحدًا يمنع: قال زيد: النَّارُ حارَّةٌ، ولا: قال

---

[12]() الإيضاح العضدي ص٥٥.

[13]() ينظر: شرح المفصل ٢٠/١.

[14]() المقرب ٤٥/١، وينظر: شرح الجمل ٨٧/١.

[15]() أوضح المسالك ١١/١.

[16]() تمهيد القواعد ١٤٢/١.

[17]() ينظر: شرح التسهيل ص٦٧.

[18]() ينظر: المساعد ٥/١.

[19]() ينظر: شفاء العليل ٩٧/١.

[20]() ينظر: نتائج التحصيل ١٦٥/١.

[21]() ينظر: التصريح ١١٨/١.

زيد: الجزءُ أقلُّ من الكلِّ".[٢٢]

واعتراض أبي حيَّان على ابن مالك مردود بأمور:

أحدها: تفسير شرّاح كتاب سيبويه لكلامه في المواضع التي قصدها ابن مالك.

الثاني: آراء أغلب شرّاح التَّسهيل الذين وافقوا ابن مالك في فهمه كلامَ سيبويه.

الثالث: إجماع النُّحاة على أنّ من شرط الكلام الإفادة.

الرابع: أنَّ بعض النُّحاة ـ وإن لم يشترطوا الإفادة نصًّا ـ لم يمثّلوا لكلامهم إلاَّ بالمفيد.

الخامس: أنَّ سيبويه قد مثَّل في المواضع السَّابقة بجمل غير مفيدة؛ ليدلَّ على أنَّها ليست كلامًا.

وقد ردَّ على أبي حيَّان تلميذه ناظر الجيش في شرحه على التّسهيل قائلاً: "وهذا الذي ذكره من عدم اشتراط الإفادة خلافُ ما يُفهَم من كلام النُّحاة، وقد نقل هو في شرحه حدودًا للكلام عن جماعة من أئمّة النّحو، وكلُّها مشتملٌ على ذكر الإفادة".[٢٣]

وبهذا تتأكَّد صحَّةُ فهم ابن مالك كلامَ سيبويه ومقصودَه من كون الكلام لا يكون كلامًا إلاَّ بالإفادة، وأنَّ الجمل غير المفيدة لا يُطلَق عليها كلام.

المسألة الثَّانية: اتّصال الضَّمير الثَّاني وانفصاله إذا كان للغائب في منصوب الأفعال غير القلبيّة:

ذهب ابن مالك إلى أنَّه إذا اجتمع ضميرا مخاطَب وغائب في فعل غير قلبيّ، وكان ثانيهما للغائب، فهو جائز الاتّصال والانفصال، لكنّ اتصاله أجود. قال: "فكلُّ ضمير تراه كهاء أعطيتُكَهُ في كونه ثانيَ منصوبين بفعل غير قلبيّ، فهو جائز الاتّصال والانفصال، واتصاله أجود؛ ولذلك لم يأت في القرآن إلا متّصلاً، كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ

[22]() التذييل والتكميل ١/٣٥.

[23]() تمهيد القواعد ١/١٤٧.

اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾.[٢٥]"[٢٤]

ورأى ابن مالك أنَّ ظاهر كلام سيبويه لزوم اتصال الضَّمير في هذه الحالة، واستشهد على عدم لزوم الاتّصال. قال: "وظاهر كلام سيبويه أنَّ الاتّصال لازم، ويدلّ على عدم لزومه قول النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ : "فإنَّ اللهَ ملَّكَكُم إيَّاهم، ولو شاء ملَّكَهُم إيَّاكُم".[٢٦]

أمَّا نصُّ سيبويه الذي بنى عليه ابن مالك فهمه مقصد سيبويه فقوله: "فإذا كان المفعولان اللَّذان تعدَّى إليهما فعل الفاعل مخاطَبًا وغائبًا، فبدأت بالمخاطب قبل الغائب؛ فإنّ علامة الغائب العلامة التي لا تقع موقعها إيَّا، وذلك قوله: أعطيتُكَهُ وقد أعطَاكَهُ، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾[٢٧] فهذا هكذا إذا بدأتَ بالمخاطب قبل الغائب".[٢٨]

فسيبويه ـ كما فهم ابن مالك ـ يُلزِم اتصال الضّمير الثّاني إذا كان للغائب، وكان الأوّل للمخاطب.

وكذلك ذهب سيبويه إلى أنّه يُبدأ بالمخاطَب لكونه أقربَ إلى المتكلّم من الغائب، وأنّه إذا بُدِئ بالغائب كان قبيحًا ولا يجوز.[٢٩]

وهذه مسألةُ خلاف، وفيها مذاهب ذكرها أبو حيَّان في شرحه على التّسهيل.[٣٠]

أمّا عن مذهب سيبويه، فقد اختلفوا في فهم كلامه ومقصوده، فما فهمه ابن مالك من كلامه من أنَّ

---

[24]() سورة الأنفال، آية ٤٣.

[25]() شرح التسهيل ١٥٣/١.

[26]() نفسه ١٥٣/١.

[27]() سورة هود، آية ٢٨.

[28]() الكتاب ٣٦٤/٢.

[29]() الكتاب ٣٦٤/٢.

[30]() ينظر: التذييل والتكميل ٢٣١/٢- ٢٣٢.

الاتّصال لازم، سبق أن فهمه السّيرافيُّ[٣١] من كلام سيبويه أيضًا، لكنَّ الأستاذ أبا عليّ[٣٢] ذهب إلى أنّ الانفصال أرجح، وتأوّل كلام سيبويه، أمّا أبو حيَّان[٣٣] فيبدو أنَّه يوافق ابن مالك فيما ذهب إليه؛ لأنَّه نقل كلام ابن مالك وكلام سيبويه ولم يعلّق.

وكذلك فهم المراديُّ من كلام سيبويه ما فهمه ابن مالك، فقال: "ولم يذكر سيبويه فيه غير الاتّصال، وذكر غيره الانفصال"[٣٤]، وردَّ المراديُّ ما ذهب إليه الشّلوبين من أنّ الانفصال أرجح، وتأويله كلام سيبويه، بقوله: "وهو بعيد".[٣٥]

وكذلك ذهب الدّماميني في تعليقه على التّسهيل مذهب ابن مالك في فهم كلام سيبويه، قال: "واقتصر سيبويه فيه على ذكر الاتّصال.... وأجاز غير سيبويه الانفصال".[٣٦]

وأيضًا ذهب هذا المذهبَ المرابط الدّلائيّ، فذكر أنّ مذهب سيبويه الاتّصال، وأنّ سيبويه اقتصر عليه، وأنّ غير سيبويه أجاز الانفصال. قال: "ومن ثُمّ لم يرد في القرآن إلا متَّصلاً..... وعليه اقتصر سيبويه... وأجاز غيرُه غيرَه"[٣٧]، وردَّ الدّلائيّ ما ذهب إليه الأستاذ أبو عليّ الشّلوبين من ترجيح الانفصال، فقال: "وهو من البعد بمكان".[٣٨]

وعلى هذا يبدو أنَّ ابن مالك ليس وحده من فهم كلام سيبويه في هذا المسألة على أنَّ الاتّصال لازم، ولكن

---

[31]() شرح كتاب سيبويه ٣/١٤٥.

[32]() شرح المقدمة الجزولية ٢/٦٣٥.

[33]() التذييل والتكميل ٢/٢٣٦.

[34]() شرح التسهيل للمرادي ص ١٦٤.

[35]() نفسه ص ١٦٤.

[36]() تعليق الفرائد ٢/٩٧.

[37]() نتائج التحصيل ص٦١٠- ٦١١.

[38]() نفسه ص٦١١.

ثمة مَنْ فهم مقصود سيبويه كذلك، سواء من شرّاح الكتاب أو من شرّاح التّسهيل.

ويترجّح لديَّ أنَّ ما فهمه ابن مالك قد وافق مقصود كلام سيبويه؛ لأنَّ عدم نصّ سيبويه على غير هذا الحكم يظهر إلزامه وعدم جواز غيره.

لكنّي أميل في المسألة إلى جواز الوجهين الاتّصال والانفصال ـ وإن كان الأوّل أرجح ـ لورود الوجه الأوّل في كلام الله تعالى، والثّاني في الحديث الشّريف.

المسألة الثّالثة: إعمال اسم الإشارة في المفعول معه:

ذهب ابن مالك إلى أنّ اسم الإشارة لا يعمل في المفعول معه، وذكر أنّ هذا ظاهر مذهب سيبويه؛ ولذلك اعترض على أبي عليّ إعمال (هذا) في المفعول معه. قال: "وأنشد أبو عليّ:

لا يَحْبِسَنَّكَ أثوابي فقد جُمِعتْ هذا ردائي مَطْوِيًّا وسِرْبَالا[٣٩]

وجعل (سربالاً) مفعولاً معه، وعامله مطويًّا، وأجاز أن يكون عامله (هذا)، وظاهر كلام سيبويه المنع من إعمال (هذا) في مفعول معه".[٤٠]

ونقل ابن مالك كلام سيبويه: "وأمَّا هذا لك وأباك، فقبيح؛ لأنّه لم يذكر فعلاً ولا حرفًا فيه معنى الفعل"[٤١]، وفسَّر قوله (قبيح) بأنَّه ممنوع، قال: "أراد بقبيح ممنوعًا"[٤٢]. وذكر أنَّه لو كان اسم الإشارة عند سيبويه مثل الفعل أو ما يشبهه لما حكم بقبح هذا لك وأباك، بل كان يحكم فيه بما حكم في وَيْلَه وأباه.[٤٣]

---

[39]() البيت غير منسوب، وهو من البسيط، ينظر: شرح التسهيل٢/٢٤٨، والتذييل والتكميل ٨/١٠٢.

[40]() شرح التسهيل ٢/٢٤٨.

[41]() الكتاب ١/٣١٠ والذي فيه: "وأما هذا لك وأباك فقبيح أن تنصب الأب؛ لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفًا فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل".

[42]() شرح التسهيل ٢/٢٤٨.

[43]() نفسه ٢/٢٤٨.

أما نصُّ سيبويه في هذه المسألة فقوله: "وإن قلت: ويلٌ له وأباه نصبت؛ لأنّ فيه ذلك المعنى- يعني معنى الفعل- كما أنّ (حسبُك) يرتفع بالابتداء وفيه معنى كفاك، وهو نحو: مررتُ به وأباه، وإن كان أقوى؛ لأنّك ذكرتّ الفعل، كأنّك قلت: ولقيتُ أباه.

وأمّا هذا لكّ وأباك، فقبيحٌ أن تنصب الأب؛ لأنّه لم يذكر فعلاً ولا حرفًا فيه معنى فعلٍ حتى يصير كأنّه قد تكلّم بالفعل".(٤٤)

فهذا نصٌّ صريح من سيبويه في عدم جواز إعمال اسم الإشارة في المفعول معه؛ لأنّه ليس فعلاً ولا فيه معنى الفعل.

وبهذا يبدو أنّ فهم ابن مالك وافق مقصود سيبويه في هذه المسألة.

وقد فسَّر شرَّاح الكتاب كلام سيبويه على هذا النّحو، قال السّيرافيّ: "قال: ولا يجوز أن تقول: هذا لك وأباك؛ لأنّه لم يتقدّم استفهام ولا فعلٌ ولا حرفٌ فيه معنى فعلٍ، وإنما يُجرُّ هذا في ضرورة الشّعر؛ لأنّ الذي يقول: مررت بكَ وزيدًا، لا يقول: هذا لكَ وزيدًا؛ لأنَّ الفعل عاملٌ قويٌّ ظَهَر، وموضع حرف الجرّ نصبٌ؛ فيُحمَلُ الثّاني في النّصب على معنى الفعل، كأنّه قال: لقيتُكَ وأباك، ولا يقال: هذا لك وأباك؛ لأنَّه لا فعل ههنا".(٤٥)

وقال الرّمانيّ: "ولا يجوز: (هذا لك وأباك)؛ لأنّه ليس ههنا فعلٌ ولا تقدير فعل، ولا يصلح المفعول معه إلاَّ بالفعل الموجود أو المقدَّر، فأمّا المدلول عليه من غير تقديره في الكلام فلا يصلح في المفعول معه، وإن صلح في الحال؛ لأنَّ الحال أكثر دورانًا في الكلام من المفعول معه، مع أنَّ معتمد الكلام في (ويلٌ له) طلب الفعل في الدّعاء عليه، وليس كذلك (هذا لك)، إنَّما المعتمد اختصاصه به كاختصاص الملك، فهذا فرق واضح يجوز لأجله (ويلٌ له وأخاه) ولا يجوز (هذا لك وأخاك)".(٤٦)

---

[44]() الكتاب ١/٣١٠.

[45]() شرح كتاب سيبويه ٢/٢٠٤.

[46]() شرح كتاب سيبويه ٢/٦٣١.

أما أبو عليٍّ الفارسيّ الذي اعترض ابن مالك عليه إعماله (هذا) في المفعول معه، فإنّه يقول في تعليقته على كتاب سيبويه: "قال: – يعني سيبويه–: وأمّا هذا لك وأباك فقبيح أن تنصب. قال أبو عليّ: ليس في هذا معنى فعل، وفي الاستفهام، كأنّك ذكرت الفعل؛ لأنّ الفعل يقع فيه كثيرًا"[٤٧]. وكأنّ أبا عليٍّ يوافق سيبويه في عدم جواز نصب المفعول معه بـ (هذا).

وقد وافق ابنَ مالك في فهم كلام سيبويه كثيرٌ من شُرَّاح التّسهيل، فقد وافقه أبو حيّان في أنَّ سيبويه لا يَنْصَبُ المفعول معه بالعامل المعنويّ كحرف التّشبيه والظّرف والجارّ والمجرور واسم الإشارة؛ وذكر مذهب أبي عليٍّ في جواز نصب (سربالاً) بـ (هذا) في البيت السّابق، وأنَّ هذا خلاف ظاهر كلام سيبويه. قال: "ومذهب سيبويه أنّه لا ينصبه العامل المعنويّ كحرف التّشبيه والظّرف المخبر به والجارّ والمجرور واسم الإشارة؛ ولذلك لم ينصبه بـ (لك) في قوله: هذا لك وأباك، ولا في: حسبُك وزيدًا درهمٌ.

وأجاز أبو عليٍّ في قوله: (وسربالاً) أن يكون العامل فيه (هذا) وهو خلاف ظاهر كلام سيبويه".[٤٨]

وكذلك أشار المراديُّ إلى أنّ مذهب سيبويه هو عدم نصب المفعول معه بالعامل المعنويّ، واعترض على أبي عليّ بما اعترض عليه ابن مالك. قال: "ومذهب سيبويه أنَّه لا ينصبه العامل المعنويّ كحرف التّشبيه والظّرف المخبر به والجارّ والمجرور واسم الإشارة؛ ولهذا لم ينصب بـ"لك" في قوله: هذا لك وأباك، ولا بحسبك في حسبك وزيدًا درهم، وأجاز أبو عليّ في قول الشّاعر: هذا ردائي مطويًا وسربالا

أن يكون العامل فيه (هذا)، وهو خلاف ظاهر كلام سيبويه، بل العامل فيه (مطويّاً)".[٤٩]

وابن عقيل وافق ابن مالك في قوله ومذهبه. قال: " ولا ينصبه– أي المفعول معه– العامل المعنويّ كالجارّ والمجرور واسم الإشارة؛ لأنّه كالمفعول به ولا ينصبه معنويّ، وهذا مذهب سيبويه، وأجاز الفارسيّ في قوله: هذا ردائي

[47]() التعليقة على كتاب سيبويه ١٩٤/١.

[48]() التذييل والتكميل ١٠٢/٨– ١٠٣.

[49]() شرح التسهيل للمرادي ص٥١٤.

مطويًّا وسربالا، أن يكون العامل في (وسربالا) (هذا)، وهو خلاف ظاهر كلام سيبويه، بل العامل فيه قوله (مطويًّا)".[٥٠]

وناظر الجيش فسَّر كلام ابن مالك في ناصب المفعول معه بأنّه يعني أنّ العامل المعنويّ لا ينصب المفعول معه، وأنّ هذا هو مذهب سيبويه: "قال: " وقد عُلِمَ من اقتصار المصنّف في العامل على ما ذكره أنّ العامل المعنويّ وهو ما تضمّن معنى الفعل دون حروفه لا ينصب المفعول معه، وذلك كحروف التّنبيه والظّرف المخبر به والجارّ والمجرور واسم الإشارة، وهذا مذهب سيبويه".[٥١]

وبهذا يتّضح صحّة فهم ابن مالك لقول سيبويه ومقصوده من كلامه، وهو ما أكّده شُرَّاح التسهيل.

المسألة الرَّابعة: اسم (لا) النّافية للجنس المفرد، أمعربٌ أم مبنيٌّ؟

ذهب ابن مالك إلى أنّ اسم (لا) النّافية للجنس المفرد مبنيّ وليس معربًا، وذكر أنّ هذا هو مذهب سيبويه الذي لا احتمال فيه؛ ولذلك اعترض على الزَّجاّج والسّيرافيّ فيما ذهبا إليه من أنّ اسم (لا) المفرد معرب لا مبنيّ، واعترض عليهما كذلك نصَّهما على أنّ هذا هو قول سيبويه.

قال "وزعم أبو إسحاق الزّجّاج والسّيرافيّ أنّ فتحة: لا رجلَ، وشبهه، فتحة إعراب، وأنّ التّنوين حُذِف منها تخفيفاً؛ ولشبهه بالمركّب، وهذا الرّأي لو لم يكن في كلام العرب ما يبطله لبطل بكونه مستلزِمًا مخالفة النّظائر".[٥٢]

وقال: "والعجب من الزّجّاج والسّيرافيّ في زعمهما أنّ ما ذهبا إليه من أنّ فتحة لا رجلَ، وشبهه، فتحة إعراب هو مذهب سيبويه".[٥٣]

---

[50]() المساعد ١/٥٣٩- ٥٤٠.

[51]() تمهيد القواعد ٤/٢٠٤٦.

[52]() شرح التسهيل ٢/٥٨.

[53]() نفسه ٢/٥٨.

والحقّ أنّ لسيبويه في المسألة قولين: أحدهما اعتمد عليه الزّجّاج والسّيرافيّ فيما ذهبا إليه من الإعراب، والآخر: اعتمد عليه ابن مالك في القول بالبناء.

أما النصُّ الأوّل الذي اعتمد عليه الزّجّاج والسّيرافيّ فقول سيبويه: "و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبُها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها وتركُ التّنوين لما تعمل فيه لازمٌ؛ لأنّها جُعلِت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسةَ عشرَ".[٥٤]

فقد فهم الزّجّاج والسّيرافيّ من كلام سيبويه في هذا الموضع أنّ فتحة اسم (لا) المفرد فتحة إعراب، وأنّ التّنوين حُذِف للتّخفيف؛ وكذلك قال السّيرافيّ في شرحه على الكتاب: "والذي عندي أنّ الفتحة في الاسم بعد (لا) إعراب، وهو مذهب سيبويه؛ لأنّه قال: ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها، وترك التّنوين لما تعمل فيه لازم"[٥٥]، فالسّيرافيّ فهم من قول سيبويه: ونصبها لما بعدها.... أنّ الاسم معرب لا مبني؛ لأنّ سيبويه شبَّه عمل (لا) بعمل (إنَّ) وهي تنصب ما بعدها.

أما الزّجّاج فقال أيضًا بالإعراب[٥٦]، ونقل عنه السّيرافيّ أنّها ليست مبنية، وإنّما شبهها سيبويه بخمسةَ عشرَ؛ لأنها لا تفارق ما تعمل فيه كما أنّ خمسةَ لا تفارق عشرَ، وأنّه- أي الزّجّاج- استدلّ بعطف المعطوف عليه وبالنّعت كما في قولهم: لا رجلَ وغلامًا عندك، ولا رجلَ ظريفًا عندك.[٥٧]

وأما النصُّ الآخر لسيبويه الذي اعتمد عليه ابن مالك في القول بالبناء، فقول سيبويه: "واعلم أنّ المنفيَّ الواحد إذا لم يَلِ (لَكَ) فإنّما يُذهَب منه التّنوين، كما أُذهِب من آخر خمسةَ عشرَ [لا][٥٨] كما أذهب من

---

[54]() الكتاب ٢/٢٧٤.

[55]() شرح كتاب سيبويه ٣/١٦.

[56]() ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٦٩.

[57]() شرح كتاب سيبويه ٣/١٥.

[58]() ساقطة من المطبوع، والمعنى يتطلبها.

المضاف".[٥٩]

وقد فهم ابن مالك من كلام سيبويه في هذا الموضع أنّ اسم (لا) المفرد مبنيّ لا معرب، وأنّ التّنوين حُذِف منه كحذفه من خمسةَ عشرَ، لا كحذفه من المضاف؛ ولذلك لما اعترض على الزّجّاج والسّيرافيّ في نسبة القول بالإعراب إلى مذهب سيبويه ذكر هذا القول لسيبويه وعقّب بقوله: فهذا نصٌّ لا احتمال فيه. ثم قال: "والعجب من الزّجّاج والسّيرافيّ في زعمهما أنّ ما ذهبا إليه من أنّ فتحة: لا رجلَ، وشبهه، فتحة إعراب هو مذهب سيبويه، استنادًا إلى قوله في الباب الأوّل من أبواب لا: (ولا تعمل فيما بعدها منتصبة بغير تنوين)، وغَفَلا عن قوله في الباب الثّاني: (واعلم أنّ المنفي الواحد....) فهذا نصٌّ لا احتمال فيه".[٦٠]

والرّاجح عندي أنّ ما فهمه ابن مالك من كلام سيبويه هو الصّحيح؛ فيكون فهمه لنصوص سيبويه قد وافق مقصود سيبويه.

ويؤيد ذلك أنّ أبا عليّ الفارسيّ في تعليقته على الكتاب، والرّمانيّ في شرحه على الكتاب فَهِما من كلام سيبويه أنّ اسم (لا) المفرد مبنيّ لا معرب؛ استنادًا إلى تشبيه سيبويه (لا رجلَ) بخمسةَ عشرَ.

قال أبو عليّ: "قول سيبويه-: كخمسةَ عشرَ في اللّفظ، أي: (لا رجلَ) مثلُ (خمسةَ عشرَ) في أنّ الأوّل مبنيّ مع الثّاني، كما أنّ الأوّل من (خمسةَ عشرَ) مبنيّ مع الثّاني"[٦١]. ومثل ذلك قال الرّماني.[٦٢]

وكذلك فهم أكثر شرّاح التّسهيل كلام سيبويه كفهم ابن مالك إيّاه.

فأبو حيّان اعترض على الزّجّاج والسّيرافيّ وغيرهم قولهم بأنّ الفتحة في (لا رجلَ) للإعراب، وجعل ما ذهبوا إليه فاسدًا، واعترض عليهم أيضًا نسبة ذلك إلى سيبويه، واحتجّ بأنّ سيبويه يتجوّز في تسمية الفتح نصبًا في كثير من كلامه. قال: "وما ذهبوا إليه فاسد .... وتأويلهم ذلك على سيبويه باطل؛ لأنّه تجوَّز في تسمية الفتح نصبًا، وكثيرًا ما

---

[59]() الكتاب ٢/٢٨٣.

[60]() شرح التسهيل ٢/٥٨.

[61]() التعليقة على كتاب سيبويه ٢/ ٢٢- ٢٣.

[62]() شرح كتاب سيبويه ١/٣١٢.

تجد ذلك في كلامه من استعمال ألقاب الإعراب لألقاب البناء لما كانت الصورة واحدة، وقد نصَّ على البناء في باب المنفيّ بلام الإضافة، فقال: (واعلم أنّ المنفيَّ الواحد....) وهذا نصٌّ على أنّ حذف التّنوين فيه إنّما سببه البناء لا التّخفيف".[٦٣]

والمراديّ اعترض كذلك على الزّجّاج والسّيرافيّ وغيرهما بنسبة القول بالإعراب إلى سيبويه، فقال: "وأمّا نسبة ذلك إلى سيبويه فلا تصحّ؛ بل صرَّح بما يقتضي البناء".[٦٤]

وبمثلَ قولِهما قال ابنُ عقيل وناظرُ الجيش في شرحهما على التّسهيل.[٦٥]

وبذلك يتأكّد أنّ فهم ابن مالك مقصود كلام سيبويه فهمٌ صحيح، وافقه فيه جمهور شرّاح التّسهيل، ووافق هو به بعض شرّاح الكتاب قبله.

المسألة الخامسة: إعمال (إنْ) النّافية عمل ليس:

ذهب ابن مالك إلى أنّ سيبويه يرى إعمال (إنْ) النّافية عمل ليس، وأنّ هذا هو ظاهر كلامه. ولذلك اعترض على النّحاة الذين نسبوا إليه إهمال عملها.

قال: "وأكثر النّحويين يزعمون أنّ مذهب سيبويه في (إنْ) النّافية الإهمال، وكلامه مُشعِرٌ بأنَّ مذهبه فيها الإعمال".[٦٦]

واحتجّ ابن مالك على ما ذهب إليه بقول سيبويه: "وأمّا (إنْ) مع (ما) في لغة أهل الحجاز، فهي بمنزلة (ما) في قولك: إنّما الثّقيلة، تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف ليس وبمنزلتها".[٦٧]

---

[63]() التذييل والتكميل ٥/٢٤٩.

[64]() شرح التسهيل للمرادي ص٣٦٤.

[65]() ينظر: المساعد ١/٣٤٠، ٢٤٢، وتمهيد القواعد ٣/١٤١٠.

[66]() شرح التسهيل ١/٣٧٥.

[67]() الكتاب ٤/٢٢١، ونصّ سيبويه عند ابن مالك: "فهي بمنزلة (ما) مع إنَّ الثقيلة".

فقد فهم ابن مالك من كلام سيبويه أنّه يجيز إعمال (إنْ)؛ ولذلك قال معقّبًا على كلام سيبويه: "فُعِلمَ بهذه العبارة أنّ في الكلام حروفًا مناسبة لِلَيْسَ من جملتها (ما)، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة (ما) في هذه المناسبة إلَّا (إنْ) فتعيّن كونهما مقصودين".[٦٨]

ولسيبويه نصٌّ آخر لم يذكره ابن مالك، وهو قوله في باب أَنْ وإِنْ: "وأمّا (إنْ) فتكون للمجازاة.... وتكون في معنى (ما).... وتصرف الكلام إلى الابتداء كما صرفتها (ما) إلى الابتداء"[٦٩]. وقد فَهِم ابن خروف من هذا الكلام أنَّ سيبويه يرى إعمال (إنْ). قال: "ولم يذكر سيبويه عملها عمل (ما) و (ليس) نصّاً، لكنّ قوله: وتصرف (ما) إلى الابتداء كما صرفتها (ما) إلى الابتداء يريد أنّ (إنْ) إذا دخلت عليها (ما) النّافية منعتها عن العمل، و(ما) إذا دخلت على (إنْ) النّافية منعتها عن العمل أيضًا، فهذا نصٌّ بعمل (إنْ) ".[٧٠]

وبذلك يكون ابن خروف سابقًا ابن مالك في نسبة إعمال (إنْ) إلى سيبويه، وسبقهما في النّسبة مكيّ بن أبي طالب[٧١]، وابن طاهر[٧٢]، والسُّهيلي.[٧٣]

وقد اعترض أبو حيّان على ابن مالك في نسبته الإعمال إلى سيبويه، وفسَّر قول سيبويه: (تمنعها أن تكون من حروف ليس) أي أخوات ليس التي هي كان وأخواتها، وأنّ إطلاق الحروف على الأسماء والأفعال سائغ عند النّحويّين. قال: "ولا تؤخذ القواعد الكلّيّة من مثل قوله: (وتمنعها أن تكون من حروف ليس) فيقضى على أن (إنْ) تعمل عمل (ما)؛ إذ المتبادر إليه الذّهن أنّ قوله: (تمنعها أن تكون من حروف ليس) أي: تمنعها من أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كحروف ليس، أي أخوات ليس التي هي كان وأخواتها، فعنى بحروف ليس (كان) وأخواتها، وإطلاق

---

[68]() شرح التسهيل ١/٣٧٥.

[69]() الكتاب ٣/١٥١– ١٥٣، والذي في نقل ابن خروف عن سيبويه: "وتصرف (ما) إلى الابتداء...".

[70]() شرح كتاب سيبويه ص٢٤٢.

[71]() ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/٣٠٧.

[72]() ينظر: التذييل والتكميل ٤/٢٨٠.

[73]() نفسه ٤/٢٧٧.

الحروف على الأفعال وعلى الأسماء إطلاق سائغ عند النّحويّين، وذلك بمعنى الكلمات، لا حقيقة الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل، ومع هذا الاحتمال فليس في كلام سيبويه إشعار بأنّ (إنْ) تعمل".[٧٤]

وذهب السّيرافيّ[٧٥] وأبو عليّ الفارسيّ[٧٦] والرّمانيّ[٧٧] من شرّاح الكتاب إلى أنّ مرادَ سيبويه من كلامه في النّصّ السّابق الذي استشهد به ابن خروف تشبيهُ إبطال (إنْ) عمل (ما) بإبطال (ما) عمل (إنَّ) الثّقيلة في مثل قولهم: إنّما زيدٌ منطلقٌ.

والذي أراه أنّ ظاهر كلام سيبويه هو إعمال (إنْ) عمل ليس؛ وبذلك يكون فهم ابن مالك قد وافق مقصود كلام سيبويه، وذلك لأمور:

أحدها: أنّ سيبويه قال في موضع آخر من كتابه: "وتكون(إنْ) كـ (ما) في معنى ليس"[٧٨]، وهذا تصريح منه بعملها عمل ليس، ولذلك قال ابن طاهر: "هذا نصٌّ على أنّ (إنْ) كـ (ما) تعمل عمل ليس".[٧٩]

الثّاني: وجود الشّواهد بإعمالها نثرًا ونظمًا، وهو لا يخفى على سيبويه.

الثّالث: أنّ سيبويه أعمل (لا) عمل ليس، فقال: "وإن شئت قلتّ: لا أحدٌ أفضلَ منك، في قول من جعلها كـ (ليس)"[٨٠]، فيكون قوله بإعمال (إنْ) أولى.

الرّابع: الصّحيح إعمالها بالقياس والسّماع، وكلاهما لا يخفى على سيبويه لينكره.

الخامس: تخريج أبي حيّان قول سيبويه: (تمنعها أن تكون من حروف ليس) على أنّ المقصود بحروف ليس هو كان

---

[74]() نفسه ٤/٢٨٠.

[75]() ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣/٣٨٤.

[76]() ينظر: التعليق ٢/٢٦٥- ٢٦٦.

[77]() ينظر: شرح كتاب سيبويه ١/٣٠٥.

[78]() الكتاب ٤/٢٢٢.

[79]() التذييل والتكميل ٤/٢٨٠.

[80]() الكتاب ٢/٣٠٠.

وأخواتها مجرّد احتمال لا دليل عليه، وقد نصَّ هو نفسه على أنّه احتمال؛ ولذلك لا يرد به على الظاهر من كلام سيبويه.

الفصل الثّاني: المسائل التي خالف فيها فهمُ ابن مالك قصدَ سيبويه:

المسألة الأولى: هل يُعَدُّ الخطأ كلامًا؟

ذهب ابن مالك إلى أنّ سيبويه لا يرى الخطأ كلامًا، وذكر أنّ هذا هو الظّاهر من كلامه؛ وذلك لخلُوِّ الخطأ من القصد.

قال ذاكرًا تقسيم سيبويه للكلام: "وقد قسَّم سيبويه الكلام إلى مستقيم حسن، نحو: أتيته أمسِ، وإلى مستقيم كذب، نحو: حملتُ الجبل، وإلى مستقيم قبيح، نحو: قد زيدًا رأيت، وإلى مُحال، نحو: أتيتك غدًا، وإلى مُحال كذب، نحو: سأحمل الجبل أمس".[٨١]

وبعده نقل ابن مالك عن الأخفش أنّه زاد على هذه الأقسام الخطأ، فقال: "وزاد الأخفش الخطأ، فقال: ومنه الخطأ، نحو: ضربني زيدٌ، وأنت تريد: ضربتُ زيدًا".[٨٢]

وعلى الرّغم من أنّ كلام سيبويه الّذي نقله ابن مالك ليس فيه ما يدلّ على أنّ سيبويه لا يرى الخطأ كلامًا فإنّ ابن مالك قال بعد ذلك: "والظّاهر أنّ سيبويه لا يرى الخطأ كلامًا؛ لخلوّه من القصد".[٨٣]

وأيَّد ابنُ مالك ما رآه من مذهب سيبويه بقول النّبيّ (صلّى الله عليه وسلم): "كلام ابن آدم كلُّه عليه لا له، إلَّا ما كان أمرًا بمعروف، أو نهيًا عن منكر، أو ذكرًا لله تعالى"؛ لأنّ كلّ ما سوى هذه الثّلاثة من كلام ابن آدم عليه، أي يؤاخذ به وليس الخطأُ أحدها.[٨٤]

---

[81]() شرح التسهيل ١/٦.

[82]() نفسه ١/٦.

[83]() نفسه ١/٦.

[84]() نفسه ١/٦.

وكذلك أيَّده بقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُناحٌ فِيما أَخْطأْتُمْ بِهِ﴾[٨٥] ، ثمّ قال: "فإن أطلق على الخطأ كلام فعلى سبيل المجاز".[٨٦]

وذكر أنّ "إطلاق سيبويه على نحو: حملتُ الجبل، كلامًا أسهل من إطلاقه على الخطأ من وجهين: أحدهما: كون أوّله مستوفيًا لقيود الكلام، فلا يعتدّ بآخره بل يلغى، والثّاني: إمكان تأويله بالمبالغة في وصف الجبل بالثّقل في نحو: حملت الجبل، وبأن يكون التّقدير في نحو: سآتيك أمسِ: سآتيك في مقابل أمس؛ لأنّ غدًا مقابل أمس، وكلّ ذلك مما قد يقصد، بخلاف الخطأ فإنّه منافٍ للقصد".[٨٧]

وخلاصة فهم ابن مالك مقصود سيبويه من وجهين:

أحدهما: أنّ الخطأ لا يُعَدُّ كلامًا؛ لانتفاء القصد.

الثّاني: أنّ المستقيم الكذب، والمستقيم القبيح، والمحال الكذب كلامٌ؛ لوجود القصد.

وقد ذهب السّيرافيّ في شرحه كلام سيبويه إلى أنّ الخطأ يُعدُّ كلامًا؛ قياسًا على كلام سيبويه في المستقيم الكذب، والمستقيم القبيح، فيقال فيه: مستقيم خطأ؛ لأنّه من جهة اللّفظ مستقيم[٨٨]. والمراد بالاستقامة في الكلام هو ما سَلِمَ من اللّحن وإن كان قبيحًا، أو خطأ، أو كذبًا.

أمّا الرّمانيّ فقد فهم من كلام سيبويه أنّ الخطأ أحد أقسام الكلام، قال في شرحه على الكتاب: "وقسمة الكلام في المستقيم وخلافه على ثلاثة أوجه: مستقيم، ومحال، وخطأ ليس بمستقيم ولا محال".[٨٩]

وأمّا الأعلم الشّنتمريّ فقد رأى "أنّ سيبويه لم يذكر هذا القسم – يعني الخطأ– لأنّ لفظه لا يدلّ على أنّه

---

[85]() سورة الأحزاب، آية ٥.

[86]() شرح التسهيل ١/٦.

[87]() شرح نفسه ١/٦– ٧.

[88]() ينظر: شرح كتاب سيبويه ١/١٨٨.

[89]() شرح كتاب سيبويه ١/١٥٠.

خطأ، وإنّما ظاهره أنّه صواب، وإنّما حكى سيبويه أقسامًا ظاهرها دالّ على ما قصد بها"[٩٠]. وذهب إلى أنّ الخطأ من جهة اللّفظ مستقيم.[٩١]

ونصُّ ابن مالك على أنّ الخطأ ليس كلامًا؛ لأنّه خال من القصد مردودٌ بنقل أبي حيّان عن ابن الضّائع أنّه لا يشترط في الإفادة قصد المتكلم إياها، وإنّما يشترط فيها أن تكون على هيئة التّركيب الموضوع في لسان العرب. وكثير من النّحويين لم يعتدُّوا في حَدِّ الكلام سوى التّركيب الإسناديّ فقط، ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد.[٩٢]

وبهذا يبدو أنّ ابن مالك قد خالف جمهور النّحاة في فهم ظاهر كلام سيبويه بقوله إنّ الخطأ ليس كلامًا، وأنّ ما يراه الجمهور هو الأقرب لقصد سيبويه؛ لأنّه نصَّ على أنّ ذلك كلّه كلام، سواء أكان مستقيمًا أم غير مستقيم، ولأنّ القصد هو أن يكون على هيئة التّركيب الموضوع في لسان العرب، فإذا قيل: ضربني زيدٌ، والمتكلّم يقصد: ضربتُ زيدًا، فهو كلام، وعلى لسان العرب ولغتها، والقصد من المتكلم غير منفيٍّ، وإن تلفظ بغير قصده.

أما استشهاد ابن مالك بالحديث والآية فهو قياسٌ في غير محلِّه؛ لكونهما من حيث الثّواب والعقاب لا من حيث صحّة التّركيب وملاءمته لطرائق العرب في كلامهما.

ويؤيّد هذا الرّأي أنّ سيبويه يجعل بدل الغلط والنّسيان من الكلام. قال: "وذلك قولك: مررت برجل حمارٍ، فهو على وجهٍ محال، وعلى وجهٍ حسن، فأمّا المحال فأن تعني أنّ الرجل حمارٌ، وأمّا الذي يحسن فهو أن تقول: مررت برجلٍ، ثم تبدل الحمار مكان الرّجل، فتقول: حمارٍ، إمّا أن تكون غلطتَ، أو نسيت فاستدركت".[٩٣]

وقال – أيضاً –: "وأمّا المعرفة التي تكون بدلاً من المعرفة، فهو كقولك: مررت بعبد الله زيدٍ، إمّا غلطتَ فتداركت، وإمّا بدا لك أن تُضرِب عن مرورك بالأوّل، وتجعله للآخر".[٩٤]

---

[90]() النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٠٤/١.

[91]() نفسه ٢٠٤/١.

[92]() التذييل والتكميل ٣٦/١.

[93]() الكتاب ٤٣٩/١.

[94]() نفسه ١٦/٢.

وقال في موضع ثالث: "ولو قلت: ما أتاني إلّا زيدٌ إلّا أبو عبد الله، كان جيدًا إذا كان أبو عبد الله زيدًا ولم يكن غيره.... وقد يجوز أن يكون غير زيد على الغلط والنّسيان، كما يجوز أن تقول: رأيت زيدًا وعمرًا؛ لأنّه إنّما أراد عمرًا فنسي فتدارك".[٩٥]

فالظّاهر من كلام سيبويه في هذه المواضع أنّه يرى أنّ بدل الغَلَط والنّسيان كلامٌ جارٍ على لغة العرب، وإن كان غلَطًا وخطأ لم يقصده المتكلّم، ومثله كمثل قولك: ضربني زيدٌ، وأنت تريد: ضربتُ زيدًا، لكنّ الأوّل استدرك وتنبَّه فصوَّب الخطأ، والآخر لم يتنبه ولم يستدرك، وكلاهما نطَقَا بكلامٍ عربيّ صحيح على نظام لغة العرب؛ وعليه فهو كلام.

ثم كيف يكون قولهم: حملتُ الجبل، وسأحمل الجبل أمس، وأتيتك غدًا، كلامًا توافر فيه قصد المتكلّم، ولا يكون قولهم: ضربني زيدٌ، كلامًا، بزعم أن المتكلّم يقصد: ضربتُ زيدًا، على الرّغم من وجود القصد والنيّة لدى المتكلّم؟! وكيف يكون المحال الكذب كلامًا، ولا يكون الخطأ كلامًا؟!

وبهذا يبدو عدمُ صحَّة فهم ابن مالك قصد سيبويه وكلامه، وجعله الخطأ غير كلامٍ.

المسألة الثّانية: انصراف المضارع إلى المضِيّ بدخول (قد) عليه مع إفادتها التّقليل:

ذكر ابن مالك في التّسهيل أنّ الفعل المضارع ينصرف إلى المضيّ بأمور، منها (قد)، قال: "وينصرف إلى المضيّ بـ (لم) و(لما) الجازمة، و(لو) الشّرطيّة غالبًا، و(إذْ) و(رُبَّما) و(قَدْ) في بعض المواضع".[٩٦]

وظاهر كلام ابن مالك أنّ انصراف المضارع إلى المضيّ كثيرٌ بعد (لم) و(لما) و(لَوْ)، وقليلٌ بعد (إذْ) و(رُبَّما) و(قَدْ).

[95]() نفسه ٢/ ٣٤١. وينظر أيضًا: ٣/٨٧.

[96]() التسهيل ص٥.

وذكر في شرح التّسهيل أنّ المضارع ينصرف إلى المضيّ بدخول (قدْ) عليه، وأنّ (قد) كـ (رُبَّما) في أمرين: التّقليل، والصّرف إلى معنى المضيّ. قال: "وإذا دخلت (قد) على المضارع فهي كـ (رُبَّما) في التّقليل، والصّرف إلى معنى المضيّ"[٩٧]، وذهب إلى أنّ هذا هو ظاهر قول سيبويه. قال: "وهذا ظاهر قول سيبويه".[٩٨]

واحتجّ ابن مالك بقوله سيبويه: "وأمّا (قد) فجوابٌ لقوله: لما يفعل، فتقول، قد فعلَ"[٩٩]، وبقوله: "وتكون (قد) بمنزلة (رُبَّما)، وقال: الشّاعر الهذليّ:

قد أتركُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أنامِلُه كأنَّ أثوابَهُ مُجَّت بِفِرْصادِ[١٠٠]

كأنّه قال: رُبَّما".[١٠١]

واحتجّ ابن مالك – أيضاً – بأنّ إطلاق سيبويه القول بأن (قد) بمنزلة (رُبَّما) هو تصريح بالتّسوية بين (قد) و(رُبَّما) في التّقليل والصّرف إلى الماضي؛ لذلك قال: "هذا نصُّه– يعني نصَّ سيبويه السّابق– فإطلاقه القول بأنّها– يعني (قد)– بمنزلة (رُبَّما) تصريح بالتّسوية بينهما في التّقليل والصّرف إلى المضيّ".[١٠٢]

وذكر ابن مالك أيضًا أنّ (قد) إن خلت من معنى التّقليل خلت من الصّرف إلى معنى المضيّ، وتكون حينئذٍ للتّحقيق والتّوكيد، وأنّها قد تخلو من التّقليل، وهي صارفةٌ لمعنى المضيِّ.[١٠٣]

ذاك نصَّ سيبويه وقوله في (قد)، وهذا فهم ابن مالك له.

---

[97]() شرح التسهيل ١/٢٩.

[98]() نفسه ١/٢٩.

[99]() الكتاب ٤/٢٢٣، وينظر شرح التسهيل ١/٢٩.

[100]() من البسيط، وقائله عبيد الأبرص على الأرجح، ينظر: المقتضب ١/٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٤٧، والتذييل والتكميل ١/١٠٧، المغني ٢/٥٤٢.

[101]() الكتاب ٤/٢٢٤، وينظر شرح التسهيل ١/٢٩.

[102]() شرح التسهيل ١/٢٩.

[103]() نفسه ١/٢٩.

لكنَّ لسيبويه نصًّا آخر في (قد)، قال في (باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل، ولا تغيّر الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها): "فمن تلك الحروف (قد)، لا يُفْصَلُ بينها وبين الفعل بغيره، وهو جوابٌ لقوله أفَعَلَ؟ كما كانت "ما فَعَلَ" جوابًا لـ"هل فَعَلَ؟" إذا أخبرتَ أنّه لم يقع. ولما يفعلْ وقد فَعَلَ، إنّما هما لقوم ينتظرون شيئًا، فمن ثم أشبهت (قد) (لما) في أنّها لا يُفْصَلُ بينها وبين الفعل".[١٠٤]

وما فهمه ابن مالك من كلام سيبويه سبقه إليه الأعلم الشنتمريّ؛ حيث ذكر في (النّكت) أنّ سيبويه ذهب إلى أنّ (قد) تكون بمعنى (رُبَّما)، وأنّه لما استشهد بقول الشاعر: قد أترك القرن مصفرًا أنامله ..... على ذلك، أراد: رُبَّما أترك.[١٠٥]

ونقل الخفَّاف في شرحه لكتاب سيبويه عن أستاذه أبي عليٍّ الشلوبين قوله في هذه المسألة . قال: "قال الأستاذ أبو عليّ: إذا كانت – يعني (قد)– بمنزلة (رُبَّما) فما بعدها ماض من جهة المعنى؛ لأنّها إنما تُستعمَل حينئذ في الافتخار، والافتخار إنّما يكون بما قد وقع، وعلى هذا بيت الهذليّ، كأنّه قال: قد تركت القرن، فوضع المستقبل موضع الماضي".[١٠٦]

فأبو عليّ الشّلوبين يرى – كما نقل عنه تلميذه الخفَّاف– أنّ (قد) تصرف المضارع إلى المضيّ إذا كانت بمعنى (رُبَّما)، واستشهد على ذلك بما استشهد به سيبويه.

لكنَّ أبا حيّان اعترض على ابن مالك فيما ذهب إليه من فهمه قصد سيبويه، واحتجّ بأنّ سيبويه لم يتبيّن الجهة التي تكون فيها (قد) بمنزلة (ربَّما)، وأنّ عدم تبين سيبويه لذلك لا يدلّ على التّسوية في الحكم كما قال ابن مالك، بل يُستدَلّ بكلام سيبويه على نقيض ما فهم ابن مالك من كلامه، وهو أنّ (قد) تكون بمنزلة (رُبَّما) في التّكثير

---

[104]() الكتاب ٣/١١٤– ١١٥.

[105]() ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣/ ٢٦٣– ٢٦٤.

[106]() التذييل والتكميل: ١/١٠٨.

فقط.[١٠٧]

واستدلّ أبو حيّان بالبيت الذي أنشده سيبويه، واحتجّ به ابن مالك، وهو قوله: قد أترك القرن مصفرًا أنامله..... على أن (قد) بمنزلة (رُبَّما) في التّكثير؛ لأنّ الإنسان لا يفخر بشيء يقع منه على قلّة أو ندرة، وإنّما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة.[١٠٨]

أي أنّ أبا حيّان يرى أنّ (قد) التي تصرف المضارع إلى الماضي هي التي تكون بمعنى (رُبَّما) للتّكثير وليست التي في قول سيبويه: "وأمّا (قد) فجواب لقوله: لما يفعلْ، فنقول قد فَعَلَ"، ولذلك قال: "وأنشد الأصمعيُّ:

أَحْبِبْ حبيبَكَ حُبًّا رُوَيْدًا فقد لا يَعُولُكَ أنْ تَصْرِمَا

أدخل (قد) على المنفيِّ كما أدخلها على الموجب، وإنّما يجوز هذا في التي في معنى (رُبَّما)".[١٠٩]

أما المراديُّ فقد ذهب إلى أنّ (قد) تصرف المضارع إلى المضيِّ إن دلت على تعليل، لكنّها قد تخلو من التّعليل وتصرفه إلى المضيّ. قال: "إن دلّت على التّعليل صرفت إلى المضيِّ، وإلّا فلا، وقد تخلو من التّعليل وتصرف إلي المضيِّ".[١١٠]

وذكر ابن هشام في المغنى معاني (قد)، ودخولها على الماضي، وأثبت كلام الخليل وغيره في أنّها تكون حينئذٍ للتّوقّع، لكنّه جعلها في شاهد سيبويه: قد أترك القرن مصفرًا أنامله، للتّكثير.[١١١]

وذهب المرابط الدّلائيّ مذهب أبي حيّان في اعتراضه على ابن مالك، فذكر في شرحه على التّسهيل كلام ابن مالك واعتراض أبي حيّان عليه، وأيَّد أبا حيان في اعتراضه[١١٢]، وقال: "إنما عوَّل المصنّف- يعني ابن مالك – في

---

[107]() نفسه ١٠٧/١.

[108]() نفسه ١٠٧/١، وينظر: تمهيد القواعد ٢١٢/١.

[109]() التذييل والتكميل ١٠٨/١.

[110]() شرح التسهيل للمرادي ص٧٩.

[111]() ينظر: مغني اللبيب ٥٣١/٢- ٥٣٢، ٥٤٢.

[112]() نتائج التحصيل ص ٢٤٧- ٢٤٨.

ذلك على ما عُرِفَ من رأى سيبويه أنّ (رُبَّ) للتّقليل، غير أنّ بيت الهذليّ يقضي بعكس دعواه عليه، ويدلّ للأثير- يعني أبا حيّان- أنّها بمنزلة (رُبَّما) في التّكثير، وقد طالعت الكتاب فلم أجد فيه متمسَّكًا للمصنّف، ولا ما يحسن مأخذًا".[١١٣]

ونقل الدّلائيّ قول سيبويه الذي احتجَّ به ابن مالك، وقال: "وليس فيه ما يعضد دعواه إلّا ذلك الإطلاق، ولا حجّة فيه".[١١٤]

والخلاصة أنّ ما فهمه ابن مالك من كلام سيبويه سبقه إليه الأعلم وأبو عليّ الشّلوبين، ووافقه فيه المراديّ، واعترض عليه فيه أبو حيّان والمرابط الدّلائيّ.

والذي أراه أنّ فهم ابن مالك لم يكن موافقًا قصد سيبويه في جلّ كلامه، وأنّ كلام سيبويه على خلاف ما فهمه ابن مالك في بعضه، كما يُؤْخَذ على ابن مالك عدم النَّظر في كلام سيبويه مجتمعًا في مواضعه؛ وهو يحتمل غير ما ذكره، وكذلك يُؤْخَذ عليه حكمه بالتّسوية بين (قد) و(ربّما) في المعنى والحكم.

كما أرى أنّ (قد) تصرف المضارع إلى المضيّ إذا كانت بمعنى (رُبَّما) لكنّها تفيد التّكثير لا التّقليل.

المسألة الثّالثة: دلالة كان وأخواتها على الزّمن والحدث

ذهب ابن مالك إلى أنّ كان وأخواتها تسمَّى نواقص؛ لأنّها لا تكتفي بمرفوعها، وليس لأنّها تدلّ على الزّمن دون الحدث، وصحَّح دلالتها عليهما ما عدا ليس، وردَّ قول القائلين بدلالتها على زمن وقوع الحدث دون الحدث بعشرة أوجه.[١١٥]

وبعد الاعتراض بالأوجه العشرة ذكر أنّ ما ذهب إليه هو الظّاهر من قول سيبويه وغيره. قال: "وما ذهبت إليه في هذه المسألة من كون هذه الأفعال دالّة على مصادرها هو الظّاهر من قول سيبويه والمبرّد والسّيرافيّ، وأجاز

[113]() نفسه ص ٢٤٨.

[114]() نفسه ص ٢٤٨.

[115]() ينظر: شرح التسهيل ١/٣٣٨- ٣٤٠.

السّيرافيّ الجمع بين كان ومصدرها توكيدًا، ذكر ذلك في شرح الكتاب".[١١٦]

وبعد أن دلَّل على مذهبه بأنّ هذه الأفعال- غير ليس- دالّة على الحدث والزّمان معًا كغيرها من الأفعال، وبعد إشارته إلى أنّ هذا هو ظاهر قول سيبويه، ذكر أنّ سبب تسميتها نواقص هو كونها لا تكتفي بمرفوعها؛ لأنّ الحدث مقصود إسناده إلى النّسبة التي بين معموليها. قال: "فإذا ثبت بالدّلائل المذكورة أنّ هذه الأفعال- غير ليس- دالّة على الحدث والزّمان كغيرها من الأفعال، فلْيُعْلَمْ أنّ سبب تسميتها نواقص إنّما هو عدم اكتفائها بمرفوع، وإنّما لم تكتفِ بمرفوع؛ لأنّ حدثها مقصود إسناده إلى النّسبة التي بين معموليها، فمعنى قولك: كان زيدٌ عالمِا، وجد اتصاف زيد بالعلم، والاقتصار على المرفوع غير وافٍ بذلك، فلهذا لم يستغن به عن الخبر التّالي، وكان الفعل جديرًا بأن ينسب إلى النّقصان".[١١٧]

واحتجّ ابن مالك بقول سيبويه: "تقول: كان عبد الله أخاك، فإنّما أردت أن تخبر عن الأخوّة"[١١٨]، وفهم أنّ سيبويه يقصد أنّها تدلّ على الحدث، قال: "فبيَّن أن كان مسندة إلى النّسبة، فمن ثمَّ بيّنا عدم الاكتفاء بالمرفوع".[١١٩]

والنّاظر في كتاب سيبويه يرى أنّ النّصّ الذي استشهد به ابن مالك مجتزأٌ من كلام طويل لسيبويه في أكثر من موضع من كتابه، فإنّه قال في موضع: "هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول، واسمُ الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد: فمن ثَمَّ ذُكِر على حِدَتِه ولم يُذكَرْ مع الأوّل، ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول الأوّل؛ لأنّ حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثمَّة. وسنبيّن لك إن شاء الله.

وذلك قولُك: كان ويكون وصار وما دام وليس وما كان نحوهن من الفعل ممَّا لا يستغني عن الخبر، تقول:

---

[116]() نفسه ١/٣٤٠.

[117]() نفسه ١/٣٤٠- ٣٤١.

[118]() الكتاب ١/٤٥.

[119]() شرح التسهيل ١/٣٤١.

كان عبد الله أخاك، فإنمّا أردتَ أن تخبر عن الأُخوّة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى".[١٢٠]

وقال في موضع آخر: "واعلم أنّه لا يجوز لك أن تقول: عبدَ الله المقتولَ، وأنت تريد: كن عبدَ الله المقتولَ؛ لأنّه ليس فعلاً يصل من شيء إلى شيء، ولأنّك لست تشير له إلى أحد.

ومن ذلك قولُ العرب: مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلى إتلائها.

نصب؛ لأنه أراد زمانًا. والشَّول لا يكون زمانًا ولا مكانًا فيجوز فيه الجر، كقولك: مِنْ لَدُ صلاةِ العصر إلى وقت كذا، وكقولك: من لَدُ الحائطِ إلى مكان كذا، فلما أراد الزمان حمل الشَّوْلَ على شيء يحسُن أن يكون زمانًا إذا عمل في الشَّوْلِ، ولم يحسُن إلا ذا كما لم يحسُن ابتداءُ الأسماء بعد إن حتى أضمرت ما يحسُن أن يكون بعدها عاملاً في الأسماء. فكذلك هذا، كأنت قلت: مِنْ لَدُ أن كانت شَوْلاً فإلى إتلائها".[١٢١]

والمتأمّل كلام سيبويه في هذا الموضع والذي قبله يجد نصَّ سيبويه على أنّ (كان) تدلّ على الزّمان دون الحدث، وهذا يخالف ما يراه ابن مالك من أنّ ظاهر كلام سيبويه أنهّا تدل على الحدث، أي أنّ فهم ابن مالك قد خالف مقصود سيبويه من كلامه.

وكون هذه الأفعال لا دلالة فيها على الحدث هو مذهب المبرّد[١٢٢]، وابن السّرّاج[١٢٣]، والفارسيّ[١٢٤]، وابن جنّي[١٢٥]، والجرجانيّ[١٢٦]، وابن برهان[١٢٧]، والشّلوبين.[١٢٨]

120() الكتاب ١/٤٥.

121() نفسه ١/٢٦٤- ٢٦٥.

122() ينظر: المقتضب ١/١٨٩ و ٣/٣٣، ٩٧ و ٤/٨٦- ٨٩.

123() ينظر: الأصول ١/٨٢- ٨٣.

124() ينظر: المسائل العسكريات ص٩٦، والمسائل البصريات ص٢٣٢، والمسائل البغداديات ص ١١٣- ١١٦.

125() ينظر: اللمع ص٣٦.

126() ينظر: المقتصد ص ٣٩٨، ٤٠١.

127() ينظر: شرح اللمع ص٤٩، ٦١.

128() ينظر: التوطئة ص٢٢٤.

أما شرّاح التّسهيل فمنهم من وافق ابن مالك في فهمه مقصود سيبويه، ومنهم من خالفه.

فمِمَّن خالفه أبو حيّان، ذهب إلى أنّ ظاهر مذهب سيبويه أنّها سميت ناقصة؛ لأنّها لا دلالة لها على الحدث. قال: "هذا هو القول الثّاني في تسميتها ناقصة؛ لأنّها لا دلالة لها على الحدث.... وهو ظاهر مذهب سيبويه".[١٢٩]

والمراديُّ، ذكر آراء النّحاة القائلين بأنّها سُمّيت نواقص؛ لأنّها لا تدلّ على الحدث، وقال: "وهو ظاهر مذهب سيبويه"[١٣٠]، لكنّه ذكر أيضًا مذهب القائلين بأنّ الحدث مقصود إسناده إلى النّسبة التي بين معموليها، فقال: "وقد أشار سيبويه إلى هذا بقوله: تقول: كان عبد الله أخاك، فإنّما أردت أن تخبر عن الأخوّة".[١٣١]

والدّماميني؛ إذ ذهب في تعليق الفرائد إلى أنّ ظاهر قول سيبويه أنّها تسمّى ناقصة؛ لأنّها تدلّ على زمان دون حدث.[١٣٢]

والمرابط الدّلائيّ، وقد ذهب إلى أنّ القول بأنّها تدلّ على زمن دون حدث هو ظاهر قول سيبويه.[١٣٣]

وممَّن وافقه ابن عقيل؛ حيث ذكر في شرحه على التّسهيل تصحيح ابن مالك لدلالتها على الحدث والزّمان وعقَّب بقوله: "وهذا الذي صحَّحه هو ظاهر قول سيبويه والمبرّد".[١٣٤]

وناظر الجيش، فقد نقل كلام ابن مالك، وقال: "ولا يخفي وجه حسنه"[١٣٥]، وعقَّب بقوله: "ثم اعلم أنّ من ذهب إلى أنّ هذه الأفعال سُلِبت الدّلالة على الحدث، وتجرّدت للدّلالة على الزّمان، قال: إنّها لا يتعلّق بها حرف

---

[129]() التذييل والتكميل ١٣٣/٤.

[130]() شرح التسهيل للمرادي ص ٢٨٩.

[131]() نفسه ص ٢٨٩.

[132]() ينظر: تعليق الفوائد ١٧٠/٣.

[133]() ينظر: نتائج التحصيل ص ١١٤٨- ١١٤٩.

[134]() المساعد ٢٥٢/١.

[135]() تمهيد القواعد ١٠٨٩/٢.

جر، ولا عمل لها في ظرف الزّمان ولا ظرف المكان، ومن ذهب إلى أنّها لم تُسلَب الدّلالة على الحدث أجاز لها العمل في ذلك كلّه، وهذا هو الصّحيح".[١٣٦]

ولعلّ مردَّ الخلاف بين فهم ابن مالك ومقصود سيبويه، ما ذكره سيبويه في النّصّين السّابقين، فإنّه لما قال في النّصّ الأوّل: "تقول: كان عبد الله أخاك، فإنّما أردت أن تخبر عن الأُخوّة" فُهِمَ من ذلك أنّ الحدث مقصود الإسناد إلى النّسبة الكائنة بين معمولي كان، ولكنّ النّصَّ الثّاني يُفهَم منه أنّ كان تدلّ على الزّمان دون الحدث، وهذا هو مقصود سيبويه الذي خالفه فَهْمُ ابن مالك.

والذي أراه وأرجّحه أنّ كان الناقصة تدلّ على الحدث والزّمان كما قال ابن مالك، وهذا هو المذهب المشهور من قول الجمهور، خلافًا لما ذهب إليه المبرّد وابن السّرّاج والفارسيّ وغيرهم في دلالتها على الزّمان دون الحدث؛ وذلك لأمور، منها :[١٣٧]

- أنّها أفعال باتّفاق، والأفعال تدلّ على الحدث والزّمان، ولا تخرج عن الأصل إلّا بدليل.
- أنّه لا يجوز أن ينعقد منها ومن اسم معنى جملة تامة.
- دخول (أنْ) عليها يدلّ على أنّ لها مصادرَ؛ لأنَّ (أنْ) وما تدخل عليه في تأويل المصدر.
- أنّه يصاغ منها اسم الفاعل، واسم الفاعل لا دلالة فيه على الزّمان، وإنّما هو دالّ على الحدث.
- أنّها يصاغ منها الأمر، والأمر لا يصاغ مما لا دلالة فيه على الحدث.
- أنّ دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزّمان.

المسألة الرّابعة: الاقتصار على أوّل المفاعيل الثّلاثة لأعلم وأخواته أو الاستغناء عنه:

صحَّحَ ابن مالك جواز حذف المفعول الأوّل لأعلم وأخواته والاقتصار عليه، قال: "أوّلها الذي كان فاعلاً،

---

[136]() نفسه ١٠٨٩/٢.

[137]() ينظر: شرح التسهيل ٣٣٨/١- ٣٤٠.

ويجوز حذفه والاقتصار عليه على الأصحّ".[١٣٨]

وشبّه ابن مالك أوّل المفاعيل الثّلاثة بأوّل مفعولي كسا في جواز الاقتصار عليه والاستغناء عنه، واحتجَّ بأنّ الفعل مؤثّر فيه، قال: "فلأوّل الثلاثة ما لأوّل مفعولي كسوت من جواز الاقتصار عليه والاستغناء عنه؛ لأنّ الفعل مؤثّر فيه، فجاز فيه ما يجوز في كلّ مفعول أثّر فيه فعله، ولأنّ الفائدة لا تُعدَم بالاقتصار عليه كما تُعدَم بالاقتصار على أوّل مفعولي ظننت، ولا تُعدَم بالاستغناء عنه كما تُعدَم بالاستغناء عن أحد مفعولي ظننت".[١٣٩]

وما ذهب إليه ابن مالك خلافَ ظاهر كلام سيبويه؛ ولذلك ردَّ على ابن خروف منعَه حذفَ المفعول الأوّل أو الاقتصار عليه، قال: " وزعم ابن خروف أنّه لا يجوز حذف أوّل الثلّاثة ولا الاقتصار عليه، ولا حجّة له على ذلك إلا اتّباع ظاهر كلام سيبويه في ترجمة تأوّلها الأكثرون".[١٤٠]

والظّاهر من كلام ابن مالك في نصّه هذا أنّه ممَّن تأولوا كلام سيبويه.

أما نصُّ سيبويه في هذه المسألة فقوله: "هذا باب الفاعل الّذي يتعدّاه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثّلاثة؛ لأنّه المفعول ههنا كالفاعل في الباب الذي قبله في المعنى. وذلك قولك: أرى اللهُ بشرًا زيدًا أباك، ونبَّأت زيدًا عمرًا أبا فلان، وأعلمَ اللهُ زيدًا عمرًا خيرًا منك".[١٤١]

والعلماء من كلام سيبويه على حالين:

أحدها: أخذ بظاهر كلام سيبويه، ووافقه؛ فمنع حذف المفعول الأوّل أو الاقتصار عليه، واحتجّ بأنّ ظاهر كلامه أنّه لا يقتصر عنه ولا عليه، وأنّ الأوّل في أعلمَ كالفاعل في عَلِمَ، فكما لا يقتصر على الفاعل في عَلِمَ، كذلك لا يقتصر على الأوّل في أعلمَ.

---

[138]() نفسه ٢/٩٩.

[139]() نفسه ٢/١٠٠.

[140]() نفسه ٢/١٠٠.

[141]() الكتاب ١/٤١.

ومن هؤلاء الأخفش[١٤٢]، والمبرّد[١٤٣]، وابن خروف[١٤٤]، وابن جمعة الموصلي[١٤٥]، وابن عصفور.[١٤٦]

الثّاني: خالف ظاهر كلام سيبويه، وأجاز الحذف والاقتصار، ومن هؤلاء بعض شُرَّاح الكتاب؛ حيث تأوّلوا قوله: لا يجوز، بأنّ معناه: لا يحسُن، واحتجّوا بقوله: "لأنّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الذي قبله"، والفاعل في الباب الذي قبله يجوز الاقتصار عليه. ومن هؤلاء: السّيرافيّ[١٤٧]، والرّمّانيّ[١٤٨]، والأعلم[١٤٩]، واختاره ابن السّرّاج[١٥٠]، وابن كيسان[١٥١]، والمازنيّ[١٥٢]، وأبو الحسن بن الصّائغ.[١٥٣]

وابن مالك من أصحاب الاتجّاه الثّاني الّذين لم يأخذوا بظاهر كلام سيبويه، وتأوَّلوه؛ ولذلك عاب على ابن خروف جواز الحذف والاقتصار، كما سبق بيانه، وجعله أبو حيّان مذهب الجمهور[١٥٤]، والمراديُّ مذهب الأكثرين.[١٥٥]

والذي يظهر في هذه المسألة رجحان ما ذهب إليه ابن مالك من جواز الحذف والاقتصار؛ وذلك لأمور:

---

[142]() ينظر: التذييل والتكميل ١٥٥/٦.

[143]() ينظر: المقتضب ١٢٢/٣، ونسب إليه أبو حيان الجواز. ينظر: التذييل والتكميل ١٥٤/٦.

[144]() ينظر: شرح التسهيل ١٠٠/٢.

[145]() ينظر: شرح ألفية ابن معط ص٥٢٠.

[146]() ينظر: شرح الجمل ٣١٣/١، والمقرب ص ١٢٢.

[147]() ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢٨٧/١.

[148]() ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢٠٢/١.

[149]() ينظر: النكت ٢٥٩/١.

[150]() ينظر: التعليقة ٧٢/١.

[151]() ينظر: التذييل والتكميل ١٥٤/٦.

[152]() نفسه ١٥٤/٦.

[153]() نفسه ١٥٥/٦.

[154]() نفسه ١٥٦/٦.

[155]() ينظر: شرح التسهيل للمرادي ص ٣٩٧.

أحدها: أنّ هذا مذهب بعض شُرَّاح الكتاب، وهم أولى النّاس بفهم ألفاظ سيبويه.

الثّاني: أنّ الّذين منعوا الجواز أخذوه "تلقّنا من لفظ سيبويه من غير تفتيش ولا تحصيل".[١٥٦]

الثّالث: أنّ مصطلح (الجواز) عند سيبويه له دلالات، منها أنّه قد يكون بمعنى الحُسن والقبُح، مع كونه تركيبًا وفق سنن العرب منطوقًا به، وعلى ذلك يكون قوله: لا يجوز، بمعنى: لا يحسُن.

الرّابع: أنّه لا مانع من قولك: أَعلَمتُ الدارَ واسعةً، لا تذكر من أعلمتَ، ولا مانع من قولك: أعلمتُ زيدًا، لا تذكر ما أعلمته.

الخامس: أنّ المفعول في أعلمَ هو الفاعل في عَلِمَ، وكما يجوز الاقتصار على الفاعل في عَلِمَ يجوز أيضًا الاقتصار على المفعول في أعلم؛ لأنّ معناهما واحد.

وبهذا يمكن الجمع بين ظاهر كلام سيبويه ومخالفة ابن مالك له بأنّ المراد بعدم الجواز في كلام سيبويه هو عدم الاستحسان لا عدم الصّحّة.

المسألة الخامسة: ما إعراب اللَّقب الواقع بعد الاسم وهما مفردان؟

ذهب ابن مالك إلى أنّه إذا اجتمع الاسم واللّقب، وقُدِّم الاسم، وكانا مفردين، جاز فيه مع الإضافة ثلاثة أوجه: أن يكون عطف بيان أو بدلاً، وأن يكون مقطوعًا بالنّصب بإضمار أعني، وأن يكون مقطوعًا بالرّفع بإضمار مبتدأ.

وذهب إلى أنّ هذا هو قول سيبويه في المسألة. قال: "إذا كان للشّخص اسم ولقب، وجُمِع بينهما دون إسناد أحدهما إلى الآخر قُدِّم الاسم،، وجُعِل اللّقب عطف بيان أو بدلاً، أو قُطِع بنصبٍ على إضمار أعني، أو برفع على إضمار مبتدأ، فهذه الأوجه الثّلاثة جائزة فيهما على كل حال، مركبين كانا كعبد الله أنف النّاقة، أو مركبًا ومفردًا كعبد الله قُفَّة، وزيد عائذ الكلب، أو مفردين كسعيد كُرْز، وهو معنى قولي: بإتباع أو قطع مطلقًا، وبإضافة أيضًا إن

[156]() شرح كتاب سيبويه ٢٨٧/١.

كانا مفردين، فالمفردان يشاركان في الإتباع والقطع، وينفردان بالإضافة، كسعيد كرز".[١٥٧]

وذكر ابن مالك أنّ سيبويه لم يذكر في المفردين إلا الإضافة؛ لأنّها على خلاف الأصل ولا مستند لها إلا السّماع؛ ولذلك نصَّ عليها سيبويه، قال: "ولم يذكر سيبويه فيهما إلّا الإضافة؛ لأنّها على خلاف الأصل، فبيّن استعمال العرب لها؛ إذ لا مستند لها إلا السّماع، بخلاف الإتباع والقطع فإنّهما على الأصل".[١٥٨]

وبيَّن أنّ الإضافة على خلاف الأصل؛ فتحتاج إلى تأويل، والإتباع والقطع لا يحتاجان إلى تأويل، وليس فيهما مخالفة الأصل؛ فلذلك لم ينبِّه عليهما سيبويه. قال: "وإنّما كانت الإضافة على خلاف الأصل؛ لأنّ الاسم واللّقب مدلولهما واحد؛ فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشّيء إلى نفسه؛ فيحتاج إلى تأويل الأوّل بالمسمّى، والثّاني بالاسم؛ ليكون تقدير قول القائل: جاء سعيدُ كُرْزٍ: جاء مسمّى هذا اللّقب؛ فيخلص من إضافة الشيء إلى نفسه، والإتباع والقطع لا يحوجان إلى تأويل، ولا يوقعان في مخالفة أصل؛ فاستغنى سيبويه عن التّنبيه عليهما.[١٥٩]

وخلاصة ما نسبه ابن مالك إلى سيبويه في المسألة أربعة أوجه: الإتباع، والقطع نصبًا، والقطع رفعًا، والإضافة، وأنّه لم يذكر إلّا الإضافة؛ لأنّها على خلاف الأصل، وتحتاج إلى تأويل، بخلاف الإتباع والقطع، فهما على الأصل، ولا يحتاجان إلى تأويل.

أمّا نصُّ سيبويه في هذا المسألة الذي أشار إليه ابن مالك فقوله: "إذا لقَّبت مفردًا بمفرد أضفته إلى الألقاب وهو قول أبي عمرو، ويونس، والخليل، وذلك قولك: هذا سعيدُ كُرْزٍ، وهذا قيس قُفَّةَ قد جاء، وهذا زيدُ بَطَّةَ.[١٦٠]

والواضح من كلام سيبويه هنا أنّه لا يجيز في المسألة إلّا الإضافة، وليس في كلامه ما يشير إلى الأوجه الأخرى التي نسبها إليه ابن مالك؛ وبهذا يكون ابن مالك قد خالف مقصود سيبويه.

---

[157]() شرح التسهيل ١/١٧٣.

[158]() نفسه ١/١٧٣.

[159]() نفسه ١/١٧٣- ١٨٤.

[160]() الكتاب ٣/٢٩٤.

ومما يؤكد تلك المخالفة ما فسَّر به بعض شرَّاح الكتاب والتّسهيل كلام سيبويه، فالسّيرافيّ، والأعلم ذهبا إلى أنّ سيبويه بيَّن في هذا الباب أنّ الاسم المفرد إذا لُقِّب بمفرد أُضيف إليه.[١٦١]

وذهب أبو حيّان في شرحه على التّسهيل إلى أنّ سيبويه لا يجيز في المسألة إلّا الإضافة، وذكر أنّها مسألة خلاف بين النّحاة، وأنّ ابن مالك استعذر عن سيبويه؛ لأنّه لم ينقل الخلاف في المسألة.[١٦٢]

وبهذا يتبيّن أنّ ابن مالك قد خالف مقصود كلام سيبويه في هذه المسألة أيضًا، وقول سيبويه في المسألة نصٌّ صريح لا يحتمل التّأويل والاجتهاد.

[161]() ينظر: شرح كتاب سيبويه ٦١/٤، والنكت ٤٩٨/٢.

[162]() ينظر: التذييل والتكميل ٣١٧/٢- ٣١٩.

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذا البحث الذي أردت به الوقوف على فهم ابن مالك نصوص سيبويه، ومدى موافقة هذا الفهم مقصود سيبويه، ودرست فيه عشر مسائل، اتضحت النتائج التالية:

– أن فهم ابن مالك قد وافق مقصود سيبويه في خمس مسائل، هي:

المسألة الأولى: هل الجُمل غير المفيدة تكون كلامًا؟

المسألة الثانية: اتصال الضمير الثاني وانفصاله إذا كان للغائب في منصوب الأفعال غير القلبية:

المسألة الثالثة: إعمال اسم الإشارة في المفعول معه:

المسألة الرابعة: اسم (لا) النافية للجنس المفرد معرب أم مبني؟

المسألة الخامسة: إعمال (إنْ) النافية عمل ليس:

– أن فهم ابن مالك قد خالف مقصود سيبويه في خمس مسائل، هي:

المسألة الأولى: هل يُعَدُّ الخطأ كلامًا؟

المسألة الثانية: انصراف المضارع إلى المضِي بدخول (قد) عليه مع إفادتها التقليل:

المسألة الثالثة: دلالة كان وأخواتها على الزمن والحدث:

المسألة الرابعة: الاقتصار على أول المفاعيل الثلاثة لأعلم وأخواته أو الاستغناء عنه:

المسألة الخامسة: ما إعراب اللقب الواقع بعد الاسم وهما مفردان؟

– يظهر التّساوي بين المواضع التي وافق فيها فهم ابن مالك مقصود سيبويه، والمواضع التي خالف فيها فهم ابن مالك مقصود سيبويه.

– أظهر البحث تعسُّف ابن مالك في فهم بعض نصوص سيبويه.

– أوضح البحث أنّ ابن مالك لم يكن على حقٍّ في ردِّه فهم بعض النّحويين قبله نصوص الكتاب.

– أظهر البحث أنّ ابن مالك كان يتجاوز منطوق كلام سيبويه في بعض الأحيان، أو يقصر عنه أحيانًا أخرى.

- توصّل البحث إلى وجود خلاف بين ابن مالك وبعض شرّاح الكتاب في فهم نصوص سيبويه.
- بيَّن البحث خلافًا بين ابن مالك وبعض شرّاح التّسهيل في فهم نصوص سيبويه.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٣٨٦هـ= ١٩٦٧م.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط٢، دار العلوم للطباعة والنشر، جدة ١٤٠٨هـ =١٩٨٨م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤١٨هـ =١٩٩٧م وما بعدها.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ =١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط١، الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٨هـ.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي على الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة،

١٤١٠هـ =١٩٩٠م وما بعدها.

- التوطئة، لأبي علي الشلوبين، تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، ط٢، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٤٠١هـ،١٩٨١م.

- شرح ألفية ابن معطى، لابن القواس، تحقيق: على موسى الشوملي، ط١، مكتبة الخريجى، الرياض، ١٤٠٥هـ =١٩٨٥م.

- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٠١هـ = ١٩٩٠ م.

- شرح التسهيل، للمرادي، القسم النحوي، تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، ط١، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.

- شرح التسهيل، المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، ط١، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، بغداد، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

- شرح عيون كتاب سيبويه، لأبي نصر القرطبي، دراسة وتحقيق: د. عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، ط١، مطبعة حسان، القاهرة، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون للتراث، القاهرة، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢م.

- شرح كتاب سيبويه، للرماني، محمد إبراهيم يوسف شيبه، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤١٤-١٤١٥هـ.

- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت،

لبنان، ١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م.

- شرح كتاب سيبويه، المسمَّى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لابن خروف، دراسة وتحقيق: خليفة محمد خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ط١، ١٤٢٥هـ= ١٩٩٥م.

- شرح اللُّمع، لابن برهان، تحقيق: د. فائز فارس، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، (دون تاريخ).

- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، تحقيق: د. تركى بن سهو بن نزال العتيبي، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي، تحقيق: د. الشريف عبد الله على الحسيني البركاتي، ط١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ =١٩٨٦م.

- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة: د. فيصل الحفيان، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

- كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

- اللُّمع في العربية، لابن جنى، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.

- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

- المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: إسماعيل أحمد عمايرة، المطبعة الوطنية، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨١م.

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، ط١، وزارة الأوقاف،

بغداد، ١٩٨٣م.

– المساعد على تسهيل الفوائد، شرح التسهيل لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م وما بعدها.

– مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طلب القيسى، تحقيق: ياسين محمد السوَّاس، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق (دون تاريخ).

– معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

– المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

– المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٤١٥هـ=١٩٩٤م.

– المقرب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

– نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، للمرابط الدلائي، تحقيق: د. مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي، ليبيا، (دون تاريخ).

– النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق: راشد بلحبيب، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.